الأمم المتحدة

E/CN.3/2012/18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2011
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والأربعون

٢٨ شباط/فبراير – ٢ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (س) من جدول الأعمال المؤقت*

البنود المطروحة للمناقشة واتخاذ القرار:

تطوير الإحصاءات الإقليمية في أوروبا

تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية في أوروبا

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لطلب اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والأربعين (انظر: E/2011/24، الفصل الأول – ألف)، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا (اللجنة) عن تطوير الإحصاءات الإقليمية في أوروبا. ويتناول التقرير بالتفصيل تنسيق العمل الإحصائي الدولي في منطقة اللجنة عن طريق مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين (المؤتمر)، ويصف التحديات الراهنة التي يواجهها العمل المنهجي، ويتضمن قائمة المبادئ التوجيهية والتوصيات التي وضعت مؤخراً في إطار المؤتمر نتيجة لعمل دولي مشترك. وهو يسلط الضوء أيضاً على التحديات الرئيسية في مجال الإحصاءات الرسمية في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، بما في ذلك المسائل المتصلة بالتقيد بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية، وبضرورة بناء القدرات الإحصائية. وترد في الفقرة ٦٠ نقاط محددة من هذا التقرير مطروحة للمناقشة.

* E/CN.3/2012/1.

301211 271211 11-63127 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية في أوروبا

أولا – مقدمة

١ – طلبت اللجنة الإحصائية، في دورتها الثانية والأربعين (٢٢-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١)، من اللجنة أن تقدم تقريراً عن تطوير الإحصاءات في منطقة اللجنة إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين (٢٨ شباط/فبراير – ٢ آذار/مارس ٢٠١٢) (انظر: E/2011/24، الفصل الأول – ألف).

٢ – ويناقش هذا التقرير مسألة تنسيق العمل الإحصائي الدولي في منطقة اللجنة، ويتناول المسائل المتصلة بتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية، ويسلط الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجه الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك الاحتياجات من القدرات الإحصائية. ويركز التقرير على المجالات الإحصائية التي تطرقت إليها اللجنة والمؤتمر، وهو لا يسعى إلى تقديم تحليل شامل لجميع التحديات الإحصائية في المنطقة.

٣ – يهدف برنامج عمل اللجنة في مجال الإحصاء إلى تحسين نوعية الإحصاءات الرسمية على الصعيدين الوطني والدولي، وضمان تنسيق الأنشطة الإحصائية الدولية المضطلع بها في منطقة اللجنة. ويقوم المؤتمر ومكتبه بتوجيه هذه الأعمال.

٤ – وتضم اللجنة في عضويتها ٥٦ دولة، منها بلدان من أوروبا، وأمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة الأمريكية)، وآسيا الوسطى (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان)، وإسرائيل. ومنذ ما يزيد عن ١٠ أعوام، وبلدان أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا تنتمي إلى المنطقة (أستراليا وشيلي وجمهورية كوريا والمكسيك ونيوزيلندا واليابان)، تشارك هي والبرازيل ومنغوليا، في الأعمال الإحصائية التي تقوم بها اللجنة، وكانت من الأعضاء الفاعلين في مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين. وشاركت أيضا في الاجتماعات، جنوب أفريقيا والصين وبعض الدول الأخرى من خارج المنطقة.

٥ – وتتكون منطقة اللجنة من دول تتباين مستوياتها إلى حد كبير من حيث التنمية الاقتصادية والتطور في مجال الإحصاء. وعلاوة على ذلك، يوجد تداخل في عضوية اللجنة، ومنظمة التعاون، والاتحاد الأوروبي، ورابطة الدول المستقلة. وقد حددت هذه التفاصيل على مر السنين طريقة تنظيم العمل الإحصائي في المنطقة.

٦ - ومن بين البلدان الأعضاء في اللجنة سبعة وعشرون بلدا عضوا في الاتحاد الأوروبي. وتشكل الأنظمة الإحصائية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (يوروستات) النظام الإحصائي الأوروبي، الذي يعمل وفقاً لإطار قانوني مشترك ولمدونة ممارسات مشتركة.

٧ - وينتمي أيضاً العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى منطقة اللجنة. وكما سلفت الإشارة، تشارك دول أعضاء في المنظمة المذكورة تنتمي إلى المنطقة بهمة في أعمال المؤتمر. ومديرية الإحصاءات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية هي المسؤولة عن توفير إحصاءات قابلة للمقارنة وعن تعزيز المعايير الإحصائية للبلدان الأعضاء في المنظمة وتطويرها.

٨ - ويستفيد العمل الإحصائي في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى من دعم اللجنة الإحصائية لرابطة الدول المستقلة التي تنسق الأنشطة في تلك البلدان، وتشجع على تبادل المعلومات؛ وتحلل التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وتضع التوصيات الإحصائية المشتركة.

٩ - ويُستدل من هذا المشهد المؤسسي على مدى أهمية التنسيق والتعاون الدوليين الجيدين. وتُوضَّح كذلك الآليات والأدوات اللازمة لتنفيذ التنسيق عملياً في الفرع الثاني أدناه.

ثانيا - تنسيق العمل الإحصائي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٠ - يشكل المؤتمر ومكتبه قاعدة لتنسيق العمل الإحصائي الدولي في منطقة اللجنة. والتنسيق الفعّال بين المنظمات الدولية الناشطة في مجال الإحصاءات هام من أجل تجنب الازدواجية في العمل وإيجاد أوجه التآزر، وخصوصاً بين اللجنة، واللجنة الإحصائية لرابطة الدول المستقلة، ويوروستات، ومنظمة التعاون، وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويؤدي المؤتمر دور الرابط بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبلدان غير المنتمية للاتحاد الأوروبي، والبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهو يشكل أيضا همزة وصل بالعمل الإحصائي الذي يقوم به عدد من الوكالات المتخصصة، من بينها مثلاً منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية.

١١ - والواقع أن عملية تنسيق العمل الإحصائي في أوروبا تضرب بجذورها في عصبة الأمم. فقد انعقد المؤتمر الأول بشأن الإحصاءات في جنيف في عام ١٩٢٨، وأدى إلى سلسلة اجتماعات عقدها خبراء الإحصاءات الوطنية والدولية. وضم المؤتمر ٤٠ بلداً،

من بينها الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن عضواً في عصبة الأمم. واستمرت تلك الاجتماعات حتى توقفت أعمال عصبة الأمم بسبب الحرب العالمية الثانية.

١٢ - وكان لمكتب المؤتمر أيضاً سلف هو لجنة الخبراء الإحصائية التي اجتمعت ثماني مرات خلال الفترة ١٩٣١-١٩٣٩. وكانت البلدان الأعضاء في تلك اللجنة الأولى هي: ألمانيا وإيطاليا وبولندا وسويسرا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أنشأت اللجنة بالفعل في ذلك الوقت، أفرقة فرعية من المتخصصين لصياغة مشروع توصيات بشأن المعايير. وكما هو الحال اليوم، جرى التشاور على نطاق واسع على مشروع التوصيات مع المشاركين في المؤتمر.

١٣ - وعُقد الاجتماع الإقليمي الأول للإحصائيين الأوروبيين في جنيف في عام ١٩٤٩. وكان اسمه في الاجتماع الثالث في عام ١٩٥٣ مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين. وسيعقد المؤتمر في عام ٢٠١٢، جلسته العامة ٦٠.

١٤ - وعلى مر السنين، أدت أعمال المؤتمر إلى نتائج ملموسة كثيرة. فقد جمعت فرق العمل التي تعمل تحت رعاية المؤتمر كبار الخبراء لوضع توجيهات بشأن قضايا منهجية لم تعالج في أي مكان آخر. وروعي في تلك الأعمال اختلاف مستويات التطور الإحصائي في البلدان الأعضاء. ولذلك، فإن التوصيات والمعايير التي تم وضعها غالبا ما يكون لها وجاهتها على نطاق دولي واسع.

١٥ - ويعقد المؤتمر دورة عامة في شهر حزيران/يونيه من كل سنة، تتضمن جلسة رسمية وحلقتين دراسيتين. وتتناول الجلسة الرسمية استعراض المسائل العامة المتصلة بالعمل الإحصائي الدولي في المنطقة، في حين تركز الحلقتان الدراسيتان على مواضيع محددة لها أهمية آنية بالنسبة لرؤساء الوكالات الإحصائية الوطنية والدولية. وتهتم إحدى الحلقتين الدراسيتين بالمسائل التأسيسية المتصلة بالنظم الإحصائية فيما تهتم الحلقة الدراسية الأخرى الجديدة بالمسائل المستجدة. وتختار البلدان موضوعات الحلقة الدراسية لمعالجة الأولويات الآنية، وفي معظم الحالات، تؤدي المناقشات إلى إجراءات متابعة لإعداد نواتج ملموسة.

١٦ - وغالباً ما يبدأ أي عمل جديد في إطار المؤتمر بمبادرة من الحلقتين الدراسيتين للمؤتمر. وتشمل أحدث الأمثلة على متابعة أعمال الحلقتين الدراسيتين وضع دليل بعنوان أثر العولمة في الحسابات القومية، ووضع إطار لقياس التنمية المستدامة، ومدونة تجمع ممارسات المكاتب الإحصائية الوطنية في مواجهة الأزمات المالية، وتقرير تقييمي عن قياس رأس المال البشري.

١٧ - وثمة أداة هامة يستعان بها في تنسيق الأنشطة الإحصائية في المنطقة ألا وهي ما يُسمى بالاستعراضات المتعمقة لمجالات إحصائية منتقاة التي يضطلع بها المؤتمر ومكتبه. فالهدف من الاستعراضات هو استجلاء مدى الحاجة إلى تحسين التنسيق، ومدى إمكانية حدوث ازدواجية في العمل، والأهم من ذلك، تحديد المجالات التي تحتاج إلى العمل المنهجي على الصعيد الدولي. ويتم تنسيق الموضوعات أيضاً مع الشعبة الإحصائية لتفادي أيّ تداخل مع استعراض البرامج الذي تجريه اللجنة الإحصائية.

١٨ - وخلال العامين الماضيين، تم استعراض الموضوعات التالية: نشر البيانات الإحصائية والاتصالات؛ والإحصاءات المالية والضريبية الحكومية وإحصاءات القطاع العام؛ واستخدام مصادر ثانوية مختلطة للإحصاءات الرسمية؛ واستقصاءات استخدام الوقت؛ وقياس مجتمع المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وإحصاءات التعليم والتصنيع العالمية؛ وطرق استقصاء الأسر المعيشية. وتفضي الاستعراضات إلى إجراءات متابعة عملية لمعالجة المشاكل التي تم تحديدها، من قبيل وضع مبادئ توجيهية أو توصيات، وإنشاء مواقع ويكيز (wikis) الشبكية لتبادل المعلومات وما إلى ذلك. وتتاح أوراق الاستعراض في الموقع الشبكي للشعبة الإحصائية التابعة للجنة[(١)].

١٩ - والأداة الهامة الأخرى لتنسيق العمل الإحصائي في المنطقة هي قاعدة بيانات الأنشطة الإحصائية الدولية (ديزا (DISA))، التي قامت أمانة اللجنة بتجميعها وصيانتها. وقاعدة البيانات هذه هي خلاصة مستكملة سنوياً للأعمال الإحصائية للمنظمات الدولية الناشطة في مجال الإحصاءات في منطقة اللجنة. وهي متاحة على الشبكة للدول والمنظمات الدولية لتعزيز التعاون وتفادي الازدواجية في الجهود[(٢)]. وقد اعتمد تصنيف الأنشطة الإحصائية المستخدمة في قاعدة البيانات (ما يُسمى تصنيف ديزا) لأغراض أخرى مختلفة. فعلى سبيل المثال، استخدم التصنيف للإبلاغ عن أنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين - اتحاد باريس ٢١. وقد تم اعتماد المجالات الثلاث الأولى من هذا التصنيف كجزء من البيانات الإحصائية ولتبادل البيانات الفوقية القياسية. واستخدم أيضاً لتصنيف القائمة العالمية للمعايير الإحصائية التي تعدها حالياً لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية.

(١) www.unece.org/stats/stats_h.html.

(٢) www1.unece.org/stat/platform/display/DISA2011.

٢٠ - وتشارك اللجنة بنشاط وتساهم في مختلف المحافل التي تنظمها وتنسقها الشعبة الإحصائية بهدف ضمان تنسيق جيد للعمل داخل منظومة الأمم المتحدة. وهذا يشمل متابعة القرارات التي اتخذها اللجنة الإحصائية، ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية والتنسيق بين هيئات الأمم المتحدة عبر مجموعة الشؤون الاقتصادية - الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

٢١ - وتمثل اللجنة ''الذراع الإقليمي'' لتعزيز المعايير الإحصائية العالمية في المنطقة وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، تشارك اللجنة في وضع الخطة الإقليمية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨[٣]، وفي العمل على تحسين مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وإعداد إحصاءات جنسانية.

ثالثا - العمل المنهجي

ألف - أحدث المبادئ التوجيهية والتوصيات

٢٢ - بالنظر إلى بنية المؤسسات في المنطقة، يجري تنفيذ الكثير من الأنشطة في إطار برنامج إحصائي مشترك مع الشركاء الرئيسيين للجنة، وهما يوروستات ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهذا الأمر يضمن الاستخدام الفعّال للموارد والاستفادة من خبرات هاتين المنظمتين. ويذكر أن العمل الذي ينصب الاهتمام فيه على بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، ولا سيما مشاريع بناء القدرات، يجري بالتعاون الوثيق والتنسيق مع اللجنة الإحصائية لرابطة الدول المستقلة وغيرها من الشركاء الرئيسيين، مثل البنك الدولي، ويوروستات، ورابطة التجارة الحرة الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وعدد من الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٢٣ - ويوفر المؤتمر منبراً للدول الأعضاء والمنظمات الدولية للقيام بعمل منهجي مشترك بشأن مسائل هامة في مجال الإحصاءات. ويتمخض العمل عن إصدار أدلة وكتيبات وتوصيات تحظى بالتقدير وتستخدمها بلدان المنطقة، وغالباً ما يتجاوز استخدامها دائرة اللجنة. ويوفر التنوع الإقليمي أساساً جيداً لتطوير المبادئ التوجيهية والتوصيات التي يمكن استخدامها في كل من النظم الإحصائية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٢٤ - وجميع المبادئ التوجيهية والتوصيات الإحصائية متاحة على الموقع الشبكي للجنة، الذي يضم أيضاً مكتبة افتراضية تحتوي على مواد للتدريب. وفيما يلي بعض من أحدث الأمثلة على هذه الأدلة، التي أعدت بالاشتراك مع الشركاء الرئيسيين:

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.08.XVII.29.

(أ) دليل بعنوان ''أثر العولمة في الحسابات القومية'' يقدم توجيهات شاملة لمنتجي الإحصاءات الاقتصادية ولمستخدمي البيانات لتحليل السياسات والبحوث حول كيفية التعامل مع الآثار الناجمة عن العولمة؛

(ب) الطبعة الثانية من كتيب ''فريق كانبيرا المعني بإحصاءات دخول الأسر المعيشية'' يعكس أحدث المعايير الدولية للإحصاءات المتعلقة بدخول الأسر المعيشية، ويقدم المزيد من التوجيهات بشأن المسائل النظرية والعملية ذات الصلة بإنتاجها واستخدامها؛

(ج) دليل متعلق بـ ''قياس نوعية العمالة'' يقدم مفهوماً جديداً لقياس الجودة الإحصائية للعمالة اعتماداً على توحيد عناصر من نُهُج سابقة، ويقدم نتائج الاختبارات التجريبية لمجموعة من المؤشرات، ويوصي بالمؤشرات الممكن الاستعانة بها في قياس نوعية العمالة؛

(د) ''تطوير الإحصاءات الجنسانية: أداة عملية'' يقدم توجيهات إلى المنظمات الإحصائية في مجال إنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها، وتُعتبر هذه التوجيهات حيوية بالنسبة لواضعي السياسات لقياس التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين. والدليل متوفر باللغتين الإنكليزية والروسية، ومن المقرر أن يترجم إلى الإسبانية؛

(هـ) ''دليل للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء''، أعد بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويقدم مبادئ توجيهية منهجية لقياس الإيذاء في المجتمع. وتجري ترجمته إلى اللغة الروسية والفرنسية والإسبانية لاستخدامه خارج منطقة اللجنة. وسيستخدم المكتب النسختين الفرنسية والإسبانية لأنشطة التدريب الإقليمية والوطنية في مختلف البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية؛

(و) ''توصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين لتعدادات عام ٢٠١٠ للسكان والمساكن'' يقدم المساعدة للبلدان في إجراء التعدادات. وقد طبقت البلدان التوصيات على نطاق واسع في الجولة الأخيرة من التعدادات وساعدت التوصيات على تحسين المقارنة بين بيانات التعدادات؛

(ز) ''قياس التنمية المستدامة'' يوفر إطاراً للإحصاءات في مجال التنمية المستدامة التي تقوم على نهج رأسمالي. ويشجع التقرير على زيادة التنسيق والمقارنة بين الإحصاءات المتعلقة بالتنمية المستدامة فيما بين البلدان؛

(ح) النموذج العام لعملية إحصاءات الأعمال الذي وضعته اللجنة بتعاون دولي، اعتمدته ٤٠ منظمة في مختلف أنحاء العالم. ومن بين الدول خارج منطقة اللجنة مثلاً، نجد جمهورية كوريا وأستراليا ونيوزيلندا؛

(ط) دليل ''فوائد البيانات'' (الأجزاء ١-٣) يقدم نصائح وتوصيات عن كيفية كتابة قصص عن الأرقام، ويعرض الإحصاءات، ويتواصل مع وسائل الإعلام. وقد ترجمت هذا الدليل بعض البلدان إلى لغتها، وهي: الإسبانية والروسية والكرواتية، واليابانية.

باء - التحديات الحالية التي يواجهها العمل المنهجي

٢٥ - ناقش مكتب المؤتمر التحديات والأولويات المستقبلية للعمل الإحصائي في منطقة اللجنة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وخلص المكتب إلى أن المسائل التي تناولها المؤتمر تدور حول أربع ركائز رئيسية هي: العولمة؛ والتنمية المستدامة والبيئة؛ وترشيد الإنتاج الإحصائي؛ وتعدادات السكان في ضوء الاستخدام المتزايد لبيانات السجلات.

٢٦ - تقع الركيزة الأولى، وهي العولمة وأثرها على الإحصاءات، في صلب أشغال المؤتمر، وتشمل كلاً من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، مثل الهجرة. أولاً، توجد حاجة إلى مزيد من التوجيهات بشأن كيفية حساب أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات وتنامي حركة الناس والبضائع ورؤوس الأموال والخدمات عبر الحدود. ومتابعة للدليل المعنون بـ ''أثر العولمة في الحسابات القومية'' تم تشكيل فريق عمل لوضع توجيهات عملية بشأن الإنتاج العالمي دعماً لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات. ثانياً، أدى الحوار بشأن الهجرة الدولية في الجمعية العامة إلى مضاعفة الجهود المبذولة لتحسين قياس الهجرة. ومن بين الأنشطة الأخرى ذات الصلة، ستنشئ اللجنة مركزاً لتبادل المعلومات عن إحصاءات الهجرة مع بيانات موجهة لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى.

٢٧ - وللمسائل ذات الصلة بقياس التنمية المستدامة والبيئة أهمية متزايدة لدى بلدان منطقة اللجنة. فمنذ عام ٢٠٠٩، قامت فرقة عمل مشتركة جنبا إلى جنب مع شعبة البيئة التابعة للجنة باستعراض المنهجيات وأصدرت سلاسل زمنية لتحسين المقارنة بين الإحصاءات البيئية في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى.

٢٨ - وأبرزت اللجنة في دورتها الرابعة والستين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١١، أهمية المعلومات الإحصائية العالية الجودة لرصد تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة. وطلبت اللجنة من المؤتمر وضع توصيات والاتفاق على إطار مشترك لقياس التنمية المستدامة في نطاق الإحصاءات الرسمية. وتوجد نهج مختلفة كثيرة، ومجموعات من المؤشرات في هذا المجال. ومن ثم تعمل فرقة العمل المشتركة بين اللجنة ويوروستات ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على المواءمة بين النهج المعتمدة لقياس التنمية المستدامة. وتتم المتابعة في إطار مفاهيمي ينبني على نهج رأس المال (نشر في عام ٢٠٠٩). ويتم توسيع الإطار لتغطية

المسائل المتعلقة بمستوى الرفاه الحالي، ونوعية الحياة، والجانب الدولي للتنمية المستدامة. وتغطي المجموعة المقترحة لمؤشرات التنمية المستدامة ''احتياجات الجيل الحاضر'' و ''احتياجات أجيال المستقبل'' و ''البعد الدولي''. وتسعى فرقة العمل إلى وضع التقرير في صيغته النهائية في عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، فقد تم تشكيل فريق صغير من الخبراء لتقييم ما تم إنجازه حتى الآن في مجال قياس رأس المال البشري.

٢٩ - وبناءً على طلب من مكتب المؤتمر ولجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية، أجرت أمانة اللجنة استبياناً لاستكشاف مدى انخراط الموظفين الإحصائيين الوطنيين في العمل المتعلق بتغير المناخ وتحديد المسائل محل الاهتمام المشترك التي ينبغي معالجتها على المستوى الدولي. وقد أُعدّ الاستبيان بالتشاور مع خبراء من إحصاءات النرويج وإحصاءات فنلندا، ويوروستات، والوكالة الأوروبية للبيئة. وتناول الاستبيان المسائل المتعلقة باشتراك الموظفين الإحصائيين الوطنيين في إنتاج بيانات عن قوائم جرد انبعاث غازات الاحتباس الحراري، والأعمال المتصلة بمؤشرات تغير المناخ، والأولويات والخطط المستقبلية بشأن تغير المناخ ذات الصلة بالإحصاءات. وتم الاضطلاع به في عام ٢٠١١ بالتنسيق مع يوروستات، والشعبة الإحصائية. وفي المجموع، أجاب ٤٧ بلداً من منطقة اللجنة وخارجها على الاستبيان. وسيتم إنشاء فريق عمل صغير لمعالجة الشواغل التي تم استجلاؤها من ذلك الاستبيان.

٣٠ - ويمثل تحديث الإنتاج الإحصائي وترشيده تحدياً من تحديات الساعة التي تواجهها معظم المكاتب الإحصائية. ويهدف العمل إلى زيادة الكفاءة التي من شأنها أن تسمح بتحسين نوعية البيانات وبإنتاج معلومات إحصائية جديدة تلبية لاحتياجات واضعي السياسات. وللمضي قُدُماً في العمل، في عام ٢٠١٠، أنشأ المؤتمر فريقاً رفيع المستوى معنياً بالتطورات الاستراتيجية في بنية الأعمال في ضوء الإحصاءات (برئاسة هيئة الإحصاء في هولندا)، مع دعم قوي ومشاركة يوروستات، ومنظمة التعاون والمكتب الأسترالي للإحصاءات. والغرض من ذلك هو مراقبة توحيد الإنتاج الإحصائي وتوجيهه ووضع نهج ابتكارية جديدة. وفي سياق هذا العمل، أنشأ مكتب المؤتمر فريق عمل لصياغة توصيات عن سجلات الأعمال التجارية الإحصائية التي تشكل جزءاً أساسياً من هيكل الأعمال في تحسين كفاءة الإنتاج الإحصائي فضلاً عن الاتساق بين الإحصاءات.

٣١ - وللجنة خبرة طويلة في وضع توصيات عن التعدادات، وهي تعمل مع الدول الأعضاء لتعزيز الكفاءة والابتكار في إجراء التعدادات، ولا سيما استخدام السجلات. وسيجري في حلقة دراسية يعقدها المؤتمر في عام ٢٠١٢ بحث الكيفية التي يمكن بها أن تسهم

الابتكارات التكنولوجية والمنهجية في زيادة كفاءة التعدادات من حيث إنتاج بيانات عالية الجودة مع التحكم في التكاليف. وستمد الحلقة الدراسية اللجنة الإحصائية بالبيانات في سياق تحليلها للتجارب المستقاة من التعدادات الأخيرة.

٣٢ - وقد حظي قياس رفاه الناس والبيئة الاجتماعية باهتمام متزايد. وفي هذا السياق، تم القيام بأعمال تتعلق باستقصاءات استخدام الوقت والمساواة بين الجنسين ونوعية العمالة. وقد أدت الحاجة لتحسين تنسيق إحصاءات استخدام الوقت وحسن توقيتها إلى إنشاء فريق العمل المعني باستقصاءات استخدام الوقت. وفي عام ٢٠١٢، سيضع فريق العمل مجموعة من المبادئ التوجيهية بهدف مواءمة استقصاءات استخدام الوقت وتحسين المقارنة بين إحصاءات استخدام الوقت. وسيجمع الفريق الممارسات الجيدة لدعم البلدان في تنفيذ هذه الدراسات الاستقصائية الهامة، وسيبحث سبل زيادة تعزيز ربط السياسات باستقصاءات استخدام الوقت وسبل زياد فعالية إجراء الاستقصاءات من حيث التكلفة. وسيسعى فريق عمل معني بمؤشرات المساواة بين الجنسين أنشئ حديثاً إلى دراسة مجموعة مشتركة من المؤشرات. وسيجري زيادة تحسين المؤشرات المتصلة بنوعية العمالة بناءً على نتائج الاختبارات في البلدان، وسيتم وضع مبادئ توجيهية تشغيلية بهدف حساب المؤشرات من الناحية العملية.

٣٣ - وسيجري تنفيذ جميع هذه المبادرات في تعاون وثيق مع الشركاء الرئيسيين، مثل يوروستات، ومنظمة التعاون وبالتنسيق مع المبادرات الدولية الأخرى في هذه المجالات. وسيولى اهتمام خاص لتنسيق العمل مع الشعبة الإحصائية وفرق العمل التابعة لها لضمان التشاور على الصعيد العالمي.

رابعا - التحديات في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وبناء القدرات في مجال الإحصاء

ألف - لمحة عامة

٣٤ - تعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وبلدان جنوب شرق أوروبا على الأخذ بالمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية. وثمة اهتمام خاص بمسألة التقيّد بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية، التي توفر الأساس اللازم لإقامة شبكة قانونية ومؤسسية سليمة تقوم عليها النظم الإحصائية الوطنية.

٣٥ - وتتضمن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال بناء القدرات الإحصائية ما يلي:

(أ) إجراء تقييمات عالمية للنظم الإحصائية الوطنية؛

(ب) تنظيم حلقات عمل تدريبية ضمن إطار مشاريع بناء القدرات الممولة خارجيا ومن حساب الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ج) قيام خبراء اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتوفير الخدمات الاستشارية تلبيةً للاحتياجات الخاصة بكل بلد.

باء – التقييمات العالمية للنظم الإحصائية الوطنية

٣٦ – الهدف من التقييمات العالمية للنظم الإحصائية الوطنية هو تقديم صورة واضحة عن مدى تطوّر الإحصاءات الرسمية في بلد من البلدان. وتتم هذه التقييمات بناء على طلب من البلدان، وهي تتطرق للقدرات المؤسسية ولمدى الامتثال للمعايير الدولية، ومنها بالأخص المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وتُجري اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة تقييمات عالمية في هذا المجال لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. وتوفّر النتائج المستخلصة من هذه التقييمات أساسا جيدا لتخطيط أنشطة اللجنة في مجال بناء القدرات الإحصائية.

٣٧ – وينفّذ عملية التقييم العالمي فريقٌ صغير من كبار الخبراء الذين لديهم دراية واسعة بالإحصاءات الرسمية. وتنطوي هذه العملية عادة على القيام بزيارتي عمل إلى البلد المعني تتراوح مدة كل منهما بين ٥ و ١٠ أيام عمل. ويعقد الخبراء خلال الزيارة الأولى اجتماعات مع كل المنتجين الوطنيين الرئيسيين للإحصاءات الرسمية، ثم يقومون بجمع المعلومات عن مدى تطور النظام الإحصائي وعن خطط تطويره. وفي زيارة العمل الثانية تتم مناقشة واعتماد مشروع تقرير يتضمن توصيات ملموسة. ثم يتم بعد ذلك وضع هذا التقرير في متناول الجميع.

٣٨ – وتساعد التوصيات الواردة في التقييم السلطات الوطنية على تحسين برمجة عملية تطوير الإحصاءات على المدى الطويل. ويسترشد المانحون الدوليون أيضا بهذه النتائج في تركيز أنشطتهم في مجال بناء القدرات وذلك وفق ما تم تحديده من احتياجات.

٣٩ – وبالتعاون مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومع الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، أجرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، تقييمات عالمية للنظم الإحصائية في كل من أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وقيرغيزستان. وستناقش اللجنة، في المرحلة التالية، خطط العمل الوطنية التي تم وضعها لإعمال التوصيات. ومن المقرر أن يتم في عام ٢٠١٢ إجراء تقييمات عالمية في كل من بيلاروس وجورجيا وجمهورية مولدوفا وطاجيكستان.

جيم – تطوير الإطار المؤسسي للإحصاءات الرسمية

٤٠ – وأبرزت التقييمات العالمية المنفذة حتى الآن المشاكل التالية التي لها علاقة بالإطار المؤسسي:

(أ) الحاجة إلى مواصلة استكمال التشريعات اللازمة لضمان الاستقلال المهني للمكاتب الإحصائية، وتعزيز التنسيق الوطني، ومواءمة التشريعات مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛

(ب) تحديد مجالات عمل النظم الوطنية للإحصاءات الرسمية؛

(ج) التمييز بين جمع البيانات للأغراض الإحصائية وجمعها للأغراض الإدارية، لأنّه من الأهمية بمكان بالنسبة للموثوقية والمصداقية أن تُستخدم البيانات التي تُجمَع حصرا في الأغراض الإحصائية، وذلك على النحو المبين في المبادئ الأساسية؛

(د) الحاجة إلى إنشاء هيئة استشارية رفيعة المستوى تتألف من المستخدمين الرئيسيين، باعتبار ذلك من السمات المؤسسية الهامة التي تكفل استمرار جدوى نظام الإحصاءات الرسمية.

٤١ – ونتيجة للتقييمات العالمية، قامت بعض البلدان بإعادة النظر في تشريعاتها الوطنية في مجال الإحصاء، أو هي بصدد القيام بذلك.

دال – إنتاج الإحصاءات

٤٢ – تتطرق التقييمات الإحصائية أيضا إلى تقييم الهيكل التنظيمي، وإلى سير عمل النظام الإحصائي، وتنظيم عملية جمع البيانات الأولية، والسجلات.

٤٣ – وإدخال تحديثات على عملية إنتاج الإحصاءات وعلى الهيكل التنظيمي للمكاتب الإحصائية هو من التحديات الرئيسية التي تواجه بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. ومن المتوقع أن تستفيد هذه البلدان من عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتطورات الاستراتيجية للهياكل التجارية الإحصائية من أجل تطبيق رؤية فيما يتعلق بإضفاء الطابع الصناعي على إنتاج المكاتب الإحصائية ومنتجاتها.

٤٤ – وتبرز التقييمات العالمية المسائل التالية في مجال إنتاج الإحصاءات:

(أ) ضرورة أن يكون إنتاج الإحصاءات مركزيا وأن يتم تحديثه، وضرورة تكامل الخدمات الحاسوبية وتحديثها لتجنب الازدواجية في العمل؛

(ب) ضرورة وضع سياسة عامة شاملة في مجالي الموارد البشرية والتدريب تتضمن خيارات فيما يتعلق بتنقل الموظفين، وضرورة توسيع نطاق التدريب ليشمل المجالات غير التقنية مثل إدارة المشاريع والجودة، فضلا عن مهارات الاتصال، وتحسين المهارات اللغوية لتعزيز التعاون الدولي؛

(ج) ضرورة وضع سياسة عامة فيما يتعلق بجودة الإحصاءات الرسمية، واستحداث عملية إجرائية لمراقبة الجودة والتسيير؛

(د) ضرورة تحديث استراتيجية الاتصالات والتسويق، وإنشاء إدارة خاصة معنية بهذا المجال، ونشر جداول زمنية للإصدار المسبق، وتحسين التواصل مع وسائل الإعلام ومع مستخدمي الإحصاءات، وتطوير قواعد بيانات للتوزيع بالإنترنت.

٤٥ - وقد نظمت اللجنة لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى عددا من حلقات العمل المعنية بنشر التكنولوجيات الجديدة، مثل برامجية بي سي - آكسيس (PC-Axis) المستخدمة على نطاق واسع من قبل المكاتب الإحصائية الأوروبية. وقد بدأت بلدان عديدة في الآونة الأخيرة باستخدام هذه البرامجية لتحسين نشر البيانات الإحصائية.

هاء - الإحصاءات الاقتصادية

٤٦ - شهدت السنوات الأخيرة تقدما كبيرا في قدرة بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى على إنتاج بيانات حسابات قومية قابلة للمقارنة، ونجح الكثير من هذه البلدان في الأخذ بالتصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية القابل للمقارنة، وهو التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC Rev.3). وسيتمثل التحدي الأكبر في التحوّل إلى نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ في الوقت الذي يجري فيه العمل على تنفيذ نظام كامل للحسابات واستحداث التصنيف الجديد للأنشطة الاقتصادية (ISIC Rev.3). وثمة أيضا حاجة إلى تحسين سجلات الإحصاءات التجارية ووضع إحصاءات جديدة للخدمات، مثل معاملات انكماش الأسعار وقياسات الحجم.

٤٧ - ووفقا للدراسة الاستقصائية التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠١٠، فإنّ التحديات الرئيسية التي تواجه بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وبلدان جنوب شرق أوروبا في تنفيذ نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨ تشتمل على ما يلي: رسملة البحوث والتطوير، وشمولية الحسابات، بما في ذلك قياسات الاقتصاد غير المراقَب، والخدمات المالية، وتحديد معالم القطاعات العام والخاص والحكومي، ووضع معاملات انكماش الأسعار وقياسات الحجم فيما يتعلق بالخدمات. وتحقيقا لهذه الغاية، وفّرت اللجنة، بالتعاون مع

الشركاء الإقليميين، الدعم لهذه البلدان في مجال وضع قياسات للاقتصاد غير المراقب، وإحصاءات المالية الحكومية، والقطاعين العام والحكومي. وقد شرعت معظم البلدان في وضع تقديرات للاقتصاد غير المراقب وذلك على أساس منتظم ووفق مبادئ توجيهية دولية.

٤٨ - وقد طلب عدد من البلدان توجيهات وتوصيات تتسم بمزيد التفصيل فيما يتعلق بوضع خطط تنفيذ وطنية لنظام الحسابات القومية ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠١١، نظّمت اللجنة، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، حلقة عمل في كييف لمساعدة البلدان على صياغة خطط التنفيذ الخاصة بها ولتلبية طلب اللجنة الإحصائية. وسيتواصل هذا العمل في عام ٢٠١٢.

٤٩ - ومن شأن الاستمرار في تطوير سجلات الإحصاءات التجارية أن تساعد على تحسين نوعية الإحصاءات الاقتصادية واتساقها وعلى تبسيط عملية الإنتاج. وفي معظم البلدان، لا تُستَخدم هذه السجلات بعد استخداما كاملا وهي تنطوي على بعض المشاكل ذات الطابع الإداري، من قبيل الوحدات غير النشطة أو المنعدمة. ولذا، فإنّ تحسينها من شأنه أن يساعد على استحداث تقنيات أخذ العينات، التي ليست مستخدمة بعد على نطاق واسع. وستسعى بالتالي أنشطة اللجنة في مجال تحديث عملية إنتاج الإحصاءات إلى تناول مسألة تطوير سجلات الإحصاءات التجارية.

٥٠ - وقد تبيّن للجنة الاقتصادية لأوروبا، من تقييمها لمدى توافر الإحصاءات القصيرة الأجل في منطقة أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى ولمدى قابليتها للمقارنة الدولية، أنّ عدم وجود بيانات السلاسل الزمنية والسلاسل المعدلة موسميا هو من المشاكل المطروحة في معظم البلدان. إذْ نادرا ما يتم إنتاج إحصاءات قصيرة الأجل وشاملة بشأن قطاع الخدمات. وعموما، يبغي القيام بالمزيد من الأعمال فيما يتعلق بقابلية الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل، ومنها مؤشرات الأسعار، للمقارنة الدولية. وما فتئت اللجنة منذ عام ٢٠١٠، وبدعم مالي من البنك الدولي، تعمل على تنفيذ برنامج لبناء القدرات من أجل التغلب على هذه التحديات.

واو - الإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية

٥١ - نجحت معظم بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى في إجراء جولة ٢٠١٠ من تعدادات السكان والمساكن. وهي تعمل أيضا على تحسن قياسات الهجرة.

٥٢ - في الفترة الفاصلة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١، نظّمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، عددا من حلقات العمل والجلسات التدريبية حول مسألة تعدادات السكان والمساكن لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وقامت بصياغة توصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين المتعلقة بالتعداد. وتشير النتائج الأولية للتعدادات إلى أنّ نوعية البيانات شهدت تحسّنًا مقارنة بالجولة السابقة. وتم أيضا، نتيجة لتنفيذ تلك التوصيات، جمع معلومات عن الهجرة الدولية. وقد تمكنت بلدان الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان حتى الآن من إجراء تعداداتها السكانية. وفي أوزباكستان، أُجري في نيسان/أبريل ٢٠١١ تعداد على أساس شريحة قدرها ١٠ في المائة من السكان. وتخطط أوكرانيا وتركمانستان وجمهورية مولدوفا لإجراء تعداد سكاني في عام ٢٠١٢، فيما تخطط جورجيا للقيام بذلك في عام ٢٠١٣. وستحتاج البلدان إلى مزيد من الدعم لنشر النتائج بالتقنيات الحديثة، مثل صفحات الويب الديناميكية وأدوات نظم المعلومات الجغرافية.

٥٣ - وقد أحرزت بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى تقدّما ملحوظا في إنتاج ونشر البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية. لكن التحديات لا تزال قائمة، ولا بد من تحسين استغلال بيانات الهجرة الموجودة لدى بلدان المقصد في قياس الهجرة النازحة. وستفتتح اللجنة الاقتصادية لأوروبا مركزا لتبادل المعلومات عن إحصاءات الهجرة للدول المذكورة آنفا وذلك من أجل تيسير عملية التحقق من البيانات بين البلدان. وقد أسفر أحد المشاريع المنفذة من حساب الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة وغيره من الشركاء عن وضع منشور عنوانه ''إحصاءات بشأن الهجرة الدولية: دليل عملي لبلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى''، وعن نشر جرد على الإنترنت يحمل اسم ''مهاجر'' (*Migratory*) ويعرض مجموعة واسعة من مصادر المعلومات عن الهجرة في أوروبا وآسيا الوسطى وأميركا الشمالية.

٥٤ - ووفقا لأحد التقييمات التي أُجريت في عام ٢٠٠٣ لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وبلدان جنوب شرق أوروبا، كانت المنطقة تكافح من أجل وضع إحصاءات جنسانية عادية، لكنّ الثغرات في البيانات ظلت قائمة. غير أنّ هذه البلدان قامت، منذ ذلك الحين، باستحداث مؤشرات جديدة متصلة بنوع الجنس، وحسّنت الإحصاءات القائمة والمتاحة لوضع سياسات مراعية للفروق بين الجنسين. واستجابة لقرارات الجمعية العامة فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، أسهمت هذه البلدان في وضع وحدة معيارية لاستقصاء العنف ضد المرأة. وقامت عدة بلدان في مناطق مختلفة من العالم باختبار هذه الوحدة المعيارية التي يمكن أن تصبح

أداة قياسية في عملية جمع البيانات. وهذا العمل وثيق الصلة بعملية تطوير مبادئ توجيهية لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، التي تضطلع بها اللجنة الإحصائية.

جيم - البيئة والإحصاءات المتعددة الميادين

٥٥ - زادت العناية في الاهتمام بالقضايا البيئية من الطلب على الإحصاءات القابلة للمقارنة الدولية لاستخدامها في أغراض الرصد البيئي. ولذلك، يجدر ببلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وبلدان جنوب شرق أوروبا أن تحسّن العمليات الإحصائية لإنتاج مؤشرات للتنمية البيئية والتنمية المستدامة. ولا بد من تكثيف التعاون بين مختلف المؤسسات الحكومية التي توفّر البيانات عن شتى الجوانب البيئة وذلك بغية تحسين اتساق البيانات. ولذلك، تقوم فرقة العمل المشتركة بين القطاعات التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا باستعراض المؤشرات الموصى بها في المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تطبيق المؤشرات البيئية في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى (المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمؤشرات). وتشمل تلك المؤشرات جملة من المؤشرات البيئية في مجالات رئيسية مثل الهواء النقي والطاقة ومياه الشرب والنفايات والتنوّع البيولوجي الحرجي والنقل المستدام وما إلى ذلك. ونظرت فرقة العمل أيضا في مؤشرات أخرى من المقرر إدراجها في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمؤشرات، وهي مؤشر النفقات البيئية، والمؤشرات الزراعية البيئية، ومؤشرات الطاقة والبيئة، ومؤشرات جديدة خاصة بالمياه والتنوع البيولوجي. وستتطرق الأعمال الأخرى أيضا إلى مسألة وضع نواة مجموعة من المؤشرات التي من شأنها أن تشكل الأساس لجمع البيانات بانتظام. وسيوفّر أحد مشاريع حساب الأمم المتحدة الإنمائي المنفَّذة حديثا الدعم لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى في تصديها لهذه المشاكل. وسيتم تنسيق الأنشطة مع شعبة الإحصاءات والوكالة الأوروبية للبيئة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

٥٦ - ويظلّ مدى توافر البيانات وجودتها يطرح إشكالا بالنسبة لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك على الرغم من التقدم الكبير التي أحرزته بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وبلدان جنوب شرق أوروبا. إذ تُستَخدم لكل مؤشر من المؤشرات عدّة مصادر ومنهجيات مختلفة، وهو ما يفضي إلى نتائج متفاوتة. ولذلك، تظل أوجه التضارب بين التقديرات الدولية والتقديرات الوطنية قائمة. وثمة عدد من المكاتب الإحصائية الوطنية التي تفتقر إلى القدرة على تحليل مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، مما يجعل المسائل المتعلقة بالجودة عائقا يحول دون الاستفادة من التقارير الوطنية عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٧ - ولما كانت مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية موجهة إلى أقل البلدان نموا، فإنّها لا تكون دائما مجدية بالنسبة لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وبلدان جنوب شرق أوروبا. وقد عملت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع هذه البلدان ومع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة الإحصاءات والبنك الدولي من أجل مواءمة المنهجيات وانتقاء المؤشرات ذات الصلة التي ترقى إلى مستوى التحديات الإقليمية ذات الخصوصية. وقد جرى تنظيم العديد من أنشطة بناء القدرات على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بغية سدّ الثغرات القائمة في البيانات ومعالجة قضايا الجودة ذات الصلة بمؤشرات بهذه الأهداف. ودشّنت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الآونة الأخيرة قاعدة بيانات إقليمية عن الأهداف الإنمائية للألفية غرضها رصد التّقدم المحرز وزيادة تحسين المؤشرات عن بلوغ هذه الأهداف بالنسبة لهذه البلدان. وتوفر هذه القاعدة مؤشرات مستكملة في مجال رصد التقدم المحرز في بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية ذات الصلة بالفقر والتعليم ونوع الجنس ووفيات الأطفال وصحة الأم والأمراض والاستدامة البيئية والشراكات العالمية.

خامسا - آفاق المستقبل

٥٨ - سيستمر تركيز العمل على تلبية احتياجات البلدان وأولوياتها، وذلك بالتعاون الوثيق مع الشركاء الرئيسيين في منطقة اللجنة. وسيشهد التعاون والتنسيق مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى مزيدا من التحسن. وسيتواصل العمل بالممارسة الجيدة المتمثلة في تنفيذ مشاريع مشتركة لبناء القدرات في مجالات ذات اهتمام مشترك، ومنها مثلا المشاريع المشتركة لحساب الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٩ - وتؤيد اللجنة تعزيز التعاون والتنسيق مع شعبة الإحصاءات والمنظمات الدولية في تطبيق المعايير العالمية التي أقرتها اللجنة الإحصائية، ومن أجل ضمان التشاور عالميا على المبادئ التوجيهية والتوصيات التي صيغت تحت مظلة مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين. وسيشهد التعاون مع شعبة الإحصاءات ووكالات الأمم المتحدة المزيد من التعزيز.

سادسا - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

٦٠ - ربما تود اللجنة أن تبدي تعليقات على المسائل التالية:

(أ) الأعمال الإحصائية المنفذة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(ب) دور التقييمات الدولية في تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية للبلدان على الأخذ بالمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية؛

(ج) ما تواجهه بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى من تحديات في مجال بناء القدرات الإحصائية، وذلك وفق ما جاء في الفرع رابعا.